

القمح بين الواقع والمطلوب والإدارة الذاتية



مركز الفرات للدراسات

مقدمة

أصاب الجفاف هذا العام - وللموسم الثاني على التوالي - آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية البعلية، في مناطق شمال وشرق سوريا، مما دفع الكثير من أصحابها، في أحسن الأحوال، إلى التخلي عن أراضيهم لصالح رعاة الأغنام، حتى قبل الوصول إلى موسم الحصاد، وبأسعار لا تعوّض إلا نسبة قليلة من تكاليف زراعتها.

القضية لا تتوقف عند هذا الحد، فالأمر ينذر بموسم شحيح في ظل استمرارية النقص في إمدادات الأسواق العالمية بالقمح، متأثرة بالحرب الروسية الأوكرانية، وهذا سيقود - بلا شك - إلى صعوبات عديدة لتغطية حاجة المنطقة من القمح. كونه المادة الرئيسية في صناعة الخبز، والتي لا تغيب عن موائد الأهالي في جميع المناسبات.

ونتيجة أزمات متلاحقة، بخصوص تأمين مادة الطحين للأفران من مصادر محلية، شهدتها المنطقة - كما باقي المناطق السورية - خلال فترات عديدة سابقة، قامت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بخطط دقيقة الذرة مع دقيق القمح، لتأمين الاحتياجات المتزايدة للسكان من مادة الخبز، حيث إن شح الموسم الحالي لأسباب مختلفة، وعلى رأسها حالات الجفاف والتصحر،

ينذر بصعوبات جمة في تأمين حاجة الأفران من الطحين. ولا جدال حول أن هذا الأمر سيترافق مع ضعف القدرات الشرائية في مناطق الإدارة الذاتية، وسيكون له آثار على واقع الأسواق الاستهلاكية عامة، وعلى إمكانات إعادة زراعة الأراضي للموسم القادم خاصة؛ فمحصول القمح هو أحد المصادر الرئيسية لإيرادات أهالي المنطقة بشكل عام.

مشكلة الدراسة

تعتمد مناطق الإدارة الذاتية في زراعة القمح -بنسبة عالية- على مياه الأمطار، لذا، فإن سُخَّ هطول الأمطار للعام الثاني على التوالي، أودى بالموسم إلى الحدود الدنيا للإنتاج، وذلك من الأراضي المروية فقط، وهي لا تشكل نسبة عالية من المساحات المزروعة. بالتالي، يمكننا طرح مشكلة الدراسة على شكل السؤالين التاليين:

- في ظل موجة الجفاف، وغياب الخطط الزراعية والتخزينية المتكاملة، هل لدى الإدارة الذاتية خطط بديلة لتأمين حاجة مناطقها من القمح المخصص لطحين الخبز، وإمداد الأفران بها؟

- هل ستستطيع الإدارة الذاتية الاستمرار في تقديم دعم الخبز، في ظل ارتفاع أسعار القمح عالمياً، مع أن الواقع يشير إلى حتمية التوجه نحو الاستيراد؟

أهمية الدراسة وأهدافها

انخفضت مستويات إنتاج القمح في مناطق الإدارة الذاتية خلال الموسمين الماضيين، مقارنة بالأعوام السابقة، وتواجه المنطقة خطر فقدان الكميات اللازمة من القمح المخصص لطحين الخبز.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، لأنها ستسلط الضوء على الواقع الراهن لمحصول القمح والحاجة التخزينية منه، بهدف إمداد الأفران بمادة الطحين، إضافةً إلى قضايا الدعم وما تشكله من إشكاليات عديدة للإدارة الذاتية.

فالهدف من هذه الدراسة؛ وهو التعرّف على أهم المشكلات والعوائق التي تتسبب في تراجع المواسم الزراعية، وبالتالي تترك آثاراً باتجاه خلق أزمات تأمين حاجة المنطقة من القمح. إلى جانب التعرف على الفرص والإمكانات المتاحة لتحسين المواسم الزراعية، وأخيراً تقديم مجموعة من المقترحات المطلوبة، للقيام بذلك.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تبيان الحالة الراهنة لإنتاج محصول القمح وتقويمها، وذلك خلال تشخيص المشكلات والعوائق، ومناقشة الوضع الحالي لحاجة المنطقة من القمح، وصولاً إلى نتائج تتضمن تقديم العديد من المقترحات، لتحديد الأهداف التي يجب الوصول إليها مستقبلاً.

محتويات الدراسة:

تمهيد.

أولاً - مواسم زراعية متراجعة ومفرزات الأزمة سيده الموقف.

ثانياً - أهم المشكلات والعوائق أمام زراعة القمح الموسمية.

ثالثاً - القمح بين التكلفة وضرورات الدعم.

رابعاً - ضرورات التخزين وعدم التفريط بحبة قمح.

خامساً - قضايا تسويق القمح ومشكلاته.

ختاماً: ما هو المطلوب؟

تمهيد

تشكل قضايا الأمن الغذائي الهاجس الرئيسي لدى حكومات العالم قاطبة، حيث تُعدُّ ركيزة أساسية تحظى بأهمية بالغة، لما تتركه من آثار متعددة على قضايا حقوق الإنسان، وإمكانيات توفير الغذاء الضروري له. وفي ذلك تعمل مختلف الحكومات على تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها - خاصة ما يتعلق منها بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية - بالاعتماد على مواردها المحلية، بعيداً عن المصادر والتدخلات الخارجية قدر المستطاع، وبالتالي الابتعاد عن المخاطر المرافقة للاعتماد على الخارج، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي.

وتُعرف مناطق شمال وشرق سوريا، وخاصة منطقة الجزيرة، بنوعية أقماعها العالية الجودة والوفيرة، والتي كان إنتاجها يغطي نسبة كبيرة من احتياجات السوريين قبل بداية الأزمة عام ٢٠١١. وبالرغم من الآثار السلبية الكبيرة التي تركتها الأزمة على القطاع الزراعي برمته، ما تزال هذه المنطقة تشكل المصدر الرئيسي للقمح في البلاد، والذي يعتبر المادة الرئيسية لصنع

الخبز، إضافة إلى منتجات أخرى كالمعكرونة، والبسكويت، وباقي المعجنات. وهذا يقود - بالدرجة الأولى - إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي عموماً، وبزراعة وإنتاج القمح خصوصاً، والعمل على توسيع المساحات التخزينية، بهدف تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي للمنطقة، وتوفير الأمن الغذائي لأهلها.

أولاً-موسم زراعية متراجعة ومفرزات الأزمة سيده الموقف

يشكل القمح السلعة الأكثر استراتيجية محلياً وعالمياً، والمادة الأكثر حضوراً عند تناول أية قضية تهم الأمن الغذائي في العالم؛ ذلك لأنها المادة الأولية في صناعة الخبز، إضافة إلى استخدامها في صناعات غذائية أخرى مختلفة.

ولطالما كانت مناطق شمال وشرق سوريا توفر الكميات الأكبر من هذه المادة في سوريا، فقد كان إنتاج هذه المناطق -قبل الأزمة- يؤمن أكثر من ٦٠% من حاجة البلاد من القمح، والتي كانت تقدر بنحو ٢,٥ مليون طن سنوياً. ولكن الأزمة جاءت على معظم مفاصل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد، ومنها القطاع الزراعي، وألحقت بها أضراراً كبيرة تعلق بالبنية التحتية وتخريب المساحات الزراعية أو احتراقها، إضافة إلى ترك الآلاف من الفلاحين أراضيهم وقراهم، بسبب المواجهات العسكرية التي كانت تحصل بين الأطراف المتصارعة على الأرض.

شهدت سنوات الصراع في سوريا تراجعاً كبيراً في إنتاج القمح، مع ارتفاع كبير في تكاليف إنتاجه، هذا بعد أن كانت سوريا تنتج أكثر من ٤ مليون طن سنوياً قبل عام ٢٠١١، في مساحة زراعية كانت تقارب ١,٦ مليون هكتار، عملاً بسياسة دعم المحاصيل الاستراتيجية، التي حققت الاكتفاء الذاتي في البلاد حتى بداية الأحداث، لتتراجع هذه الكمية إلى مستويات متدنية جداً، حتى بلغت عام ٢٠١٧ ما يقارب ٨٥٠ ألف طن فقط، ثم عاود الارتفاع في عام ٢٠١٨، وبلغ حدود ١,٢ مليون طن، بحسب منظمة الفاو للأغذية. وبذلك فقد حصل عجز كبير في الكميات المطلوبة من الأقماع، والتي كانت تبلغ ٢,٥ مليون طن سنوياً.

في موسم ٢٠١٩، والذي شهد حرائق كبيرة في مناطق شمال وشرق سوريا، وبلغ عددها أكثر من ٧٠ حريقاً، جاءت على مساحة ما يزيد عن ٢٥٠٠ هكتار، فقد خصصت الإدارة الذاتية حينها مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لشراء القمح، وقدرت الكميات التي استلمتها الإدارة بحدود ٩٠٠ ألف طن، بالرغم من الصعوبات التسويقية الكبيرة، والمنافسة الشديدة مع الحكومة السورية لاستلام المحصول.

أما في موسم ٢٠٢١، فقد ضرب الجفاف معظم المساحات المزروعة بالقمح، والتي بلغت في مناطق الإدارة الذاتية حدود الـ ٣٠٠ ألف هكتار، مما أدى إلى خروج نسبة عالية منها من دائرة الإنتاج، وتراجعاً كبيراً في كميات الإنتاج، حيث بلغت حدود الـ ٢١٠ آلاف طن فقط، بالإضافة، لتراجع تلك التي تم تسليمها لمراكز التسويق، فقد استلمت المراكز التابعة للإدارة الذاتية، نحو ١٨٥ ألف طن فقط من القمح، حيث بلغ الإنتاج أقل من نصف المسجل عام ٢٠٢٠، والذي استلمت الإدارة منه آنذاك ما يقارب من ٦٠٠ ألف طن. وبذلك يتضح جلياً مدى التراجع الكبير في كميات الإنتاج السنوي من القمح، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار على مسألة الأمن الغذائي، وخاصة توفير الخبز للمواطنين.

شهد الموسم الحالي نوعاً من إحجام المزارعين عن زراعة القمح البعلية؛ بسبب التخوف المستمر من تغيرات المناخ، وحالات الجفاف، وقلة الأمطار، التي تعاني منها المنطقة، إلى جانب ارتفاع تكاليف الزراعة، والحصاد، والتسويق. وهذا ما حصل تماماً، فمن قام بالزراعة البعلية خسر موسمه في غالب الأحيان، ولا يتوقع أن يصل إنتاج منطقة الإدارة الذاتية هذا العام لأكثر من ٥٠٠ ألف طن في أحسن الأحوال، بعد خروج مساحات كبيرة من الأراضي البعلية من دائرة الإنتاج، وبقاء ما يقدر بـ ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي المروية المزروعة بالقمح.

ثانياً - أهم المشكلات والعوائق أمام زراعة القمح الموسمية

باتت المواسم الضعيفة الناجمة عن شح الأمطار، التي تشهدها المنطقة، سبباً رئيسياً في زيادة العجز في كميات مادة القمح التي تحتاجها، والتي تقدر بـ ٥٥٠ ألف طن سنوياً. ولكنها ليست السبب الوحيد، وفي ذلك يمكننا ذكر عدة عوائق تقف أمام تحسن المواسم الزراعية في مناطق الإدارة الذاتية:

- الاعتماد الكبير على مياه الأمطار، وارتفاع نسبة الزراعة البعلية، مقارنة بتلك المروية، وتغيرات المناخ، والجفاف الذي يصيب المنطقة، كل ذلك يدفع بالمزارعين نحو العزوف عن زراعة القمح، والتحول نحو محاصيل أخرى، لا تحتاج إلى كميات كبيرة من الأمطار.
- ضعف الإدارة السليمة للموارد الزراعية وللقطاع الزراعي بشكل عام، وعدم رسم استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف للمواسم الزراعية، تتضمن تحديد الاحتياجات الواجب توفيرها لتحقيق تلك الأهداف.

- عدم توفر مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها، من بذور وأسمدة وأدوية زراعية، إضافة إلى أزمات المحروقات المستمرة في القطاع الزراعي، والتي تشكل حاجساً كبيراً لدى المزارعين، وخاصة أولئك الذين يقومون بإرواء محاصيلهم من آبار خاصة؛ تعتمد فيها مضخات المياه على وقود المازوت لتشغيلها.
- غياب المشاريع الزراعية التطويرية، وعدم تقديم الدعم اللازم للتحويل إلى الأساليب الحديثة في الري، في ظل تراجع مستوى منسوب المياه الجوفية في المنطقة، لأسباب مختلفة؛ منها ما يتعلق بالمناخ وقلة الأمطار.
- حجز نسبة كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات من قبل الدولة التركية، كواحدة من السياسات التي تحارب بها الإدارة الذاتية في مناطق شمال وشرق سوريا. وذلك، بهدف التأثير على إنتاجية القطاع الزراعي، وخلق عجز في الكميات المطلوبة من المحاصيل الزراعية، وخاصة الاستراتيجية منها. فقد خفضت أنقرة حصة سوريا من مياه نهر الفرات بشكل كبير جداً، ولنحو ٢٠٠ متر مكعب في الثانية فقط، ضاربة بعرض الحائط جميع الاتفاقيات الدولية الموقعة بشأن ذلك، وخاصة "اتفاقية عام ١٩٨٧" التي نصّت على أن تكون تلك الحصة ٥٠٠ متر مكعب في الثانية.
- عدم العمل على استنباط أصناف بذار جديدة من القمح، من قبل الإدارة الذاتية في مراكز البحوث الزراعية، بهدف التحسين الوراثي - كما كان يحدث في السابق - والاكتفاء بالتنوعيات الموجودة سابقاً، والتي باتت تخضع لشروط مناخية جديدة قد لا تلائمها، مما تسبب بتراجع إنتاجية حقول القمح.
- مسألة الدعم الزراعي، وخاصة دعم المحروقات، وما تسببه من زيادة في الأعباء المالية للإدارة الذاتية، الأمر الذي يدفع بها إلى التقنين ما أمكن في الكميات التي تقدمها للمزارعين، مما يصيب عمليات ري المزروعات باختناقات مستمرة خلال موسم الري، فينعكس ذلك سلباً على إنتاجية المحصول في نهاية الموسم.
- ترافق تفشي الأمراض في حقول القمح، وخاصة "الفطر الأصفر"، مع قلة الأدوية الزراعية، وعدم توفر الأسمدة، وعدم الاستجابة السريعة للجهات التنفيذية نحوها.
- العجز الواضح في مسألة توفير البذار، بأسعار وجودة مناسبة، وذلك لعدم قيام مؤسسة إكثار البذار التابعة للإدارة الذاتية بتوفير وتأمين الكمية الكافية من البذار اللازمة للمزارعين، بالكميات والجودة والأسعار المناسبة، الأمر الذي يدفع بهم نحو الاعتماد إما

على تخزين جزء من محصول العام الفائت وتحويله لبيذار الموسم التالي، أو التوجه نحو الأسواق التجارية؛ والتي تتميز بارتفاع أسعارها وعدم معرفة مقدار جودتها، مما يتسبب بضعف في إنتاجية الموسم اللاحق، وزيادة أعباء تكاليف الإنتاج لدى المزارعين.

- المنافسة التسويقية بين الإدارة الذاتية ومراكز الحكومة السورية في مسألة استلام وشراء الأقماع من المزارعين، والقرارات التي تقيد حرية المزارع في تسليم محصوله، والتي تعرضه غالباً لحالات استغلال من قبل التجار الكبار؛ الذين يملكون حرية حركة أكبر ويشترون المحصول من أصحابه بأسعار غير مرضية، ولكنها تخفف وتسهل لهم الكثير من مصاعب التسويق وإجراءات تصريف الفواتير وسواها.

- لا تعتمد الإدارة الذاتية في مسألة تأمين البذار على الإجراءات الفعلية العملية واللازمة، لذلك فإن مراكز البحوث الزراعية هي المعنية أصلاً بالمحافظة على الجينات الأصلية للبذار من جهة، وإنتاج أصناف مقاومة للأمراض المنتشرة والملائمة لتغيرات المناخ والحرارة، من جهة ثانية، كما أنها تقوم -وفق خبراء الزراعة- "باعتقاد صنف ما من القمح للزراعة، وتعمل على زيادة الكمية المطلوبة من هذا الصنف بزراعته عند فلاحين موثقين".

ثالثاً - القمح بين التكلفة وضرورات الدعم

لا شك أن توفر الموارد الاقتصادية تعتبر القضية الأهم في القيام بالاستثمارات، والتي تحتاج حينها إلى إدارة سليمة، تستغل تلك الموارد بالشكل الأمثل، وتحافظ عليها من الهدر والضياع. ففي مناطق شمال وشرق سوريا تتوفر الكثير من الإمكانيات، التي تؤهل المنطقة للحصول على المنتجات الزراعية الضرورية منها، والاستراتيجية. ولا جدال حول أنه بإمكان الإدارة الذاتية توفير احتياجات سكانها من السلع والمنتجات الأساسية، وخاصة القمح، وباقي السلع الزراعية.

جغرافياً، تنتشر مساحات زراعية كبيرة في المنطقة، تقدر بحدود الـ ١,٢ مليون هكتار. إضافة إلى مرور نهري دجلة والفرات^١ داخل أراضي مناطق شمال وشرق سوريا، الأمر الذي يوفر إمكانية زيادة المساحات المروية. كل ذلك يتوافق مع توفر النفط؛ السلعة الأكثر أهمية في أي نشاط اقتصادي تنموي، يتم من خلالها توفير المحروقات والوقود اللازم لإتمام العملية الزراعية من جهة، وتسويقها من جهة ثانية.

^١ لا بد من الإشارة إلى أن تركيا تستخدم مياه هذه الأنهار، كحرب خاصة، لتنفيذ أجنادات سياسية أو عسكرية ضد مناطق شمال وشرق سوريا.

ولعل الفرصة - اليوم - باتت مواتية أكثر من أي وقت مضى من زمن هذا الصراع، فالإدارة الأمريكية استنتجت هذه المناطق من عقوبات "قانون قيصر"، وبالتالي يمكن العمل الآن على تنفيذ مشاريع زراعية، وتطوير الواقع الزراعي في المنطقة، وآليات وأساليب العمل الزراعي، وخاصة ما يتعلق بمشروعات الري الحديث، وإقامة معامل الأسمدة الحديثة، وأخرى لتوفير الأدوية والمبيدات الزراعية.

تشكل مسألة ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي - وخاصة إنتاج القمح - الهاجس الأهم لدى المزارعين وفلاحي المنطقة، خاصة وأن جُلهم يعتمدون على مياه الأمطار، حيث إن نسبة المساحات المروية لا تتجاوز ٢٥% من مجموع المساحات المزروعة في أحسن الأحوال. وبالتالي تتم المراهنة على ما تجود به السماء، لتعويض تكاليف الإنتاج؛ وهي مسألة تخضع لحالة الجفاف التي تمر بالمنطقة بشكل مباشر، والتي تعاني من تراجع واضح في كميات الهطولات المطرية خلال السنتين الماضيتين.

فقد ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج أضعافاً عديدة عما كانت عليه سابقاً، إلى جانب شح الإنتاج، بسبب الجفاف والتصحر وقطع مياه الأنهار، وخاصة نهر دجلة؛ إذ إن الكثير من القرى الحدودية كانت تعتمد عليه في إرواء محاصيلها. فقلة البذار المحسنة، وارتفاع أسعارها، وأسعار الأسمدة والمبيدات العشبية العالية - إن وجدت - قد أرهقت كاهل المزارعين بشكل كبير، إضافةً إلى ذلك، فإن غلاء الوقود وأسعار قطع الغيار، أدى إلى ارتفاع أسعار الحراثة والبذارة والحصاد والنقل والتحميل؛ كل ذلك تسبّب في تراجع إنتاجية العمل الزراعي بشكل عام، وخاصة زراعة القمح، التي تُعتبر النشاط الأهم داخل هذا القطاع الحيوي والهام.

من هنا، يمكننا طرح القضية الهامة الأخرى، وهي كميات ومستويات ونوع الدعم الذي تقدمه سلطات الإدارة الذاتية، والذي يشكل بدوره هاجساً يقض مضاجع الجهات المعنية بها، لأنها تكلف الخزينة العامة للإدارة الذاتية أموالاً طائلة، وعبئاً مالياً ضخماً، لا يتناسب مع قدراتها وإمكاناتها المالية.

لكن بالرغم من ذلك، وخلال الموسم الحالي، تلقت الأراضي المروية المزروعة بالقمح مثلاً، والتي زادت عن ١٠٠ ألف هكتار، دعماً من الإدارة الذاتية، حيث قدمت لها المحروقات (المازوت) بأسعار مدعومة، وكمية كبيرة من البذار.

وبكل الأحوال، لا يمكن الحديث عن القطاع الزراعي دون التركيز على ضرورات تقديم الدعم اللازم له؛ لأن هذه المسألة لا تدخل في سياق الحسابات المالية والتجارية فقط، وإنما تتعلق بمسألة توفير الأمن الغذائي، وعدم الاعتماد على الخارج في توفير الخبز للمواطنين، مع كل ما تحمله هذه القضية من مخاطر اقتصادية، واجتماعية، وسياسية.

إن تقديم الدعم بشكل مدروس ومُنهج، يبدأ من مرحلة تحسين البذور علمياً في مراكز مختصة، وتقديمها للمزارعين بأسعار تشجيعية. إلى جانب ضرورة توفير الأسمدة والمبيدات والمحروقات، وتسهيل عمليات التسويق حتى الانتهاء من استلام المحصول. وبالموازاة، لا بد -أيضاً- من اتباع سياسة تأسيس مشاريع زراعية صغيرة ومتوسطة، تدفع باتجاه تقوية الأسس التنموية في المنطقة، وتحفز المزارعين على التمسك بأراضيهم، والاستمرار في عمليات زراعة المحاصيل الاستراتيجية وخاصة القمح؛ لأن ترك الفلاح وحيداً في مواجهة الخسائر الموسمية المتلاحقة، ستدفعه -بلا شك- نحو التحول عن زراعة القمح، هذا إن لم يترك موضوع الزراعة برمته؛ لأن تكبد الخسائر المتلاحقة، يفوّض إمكاناتهم المادية، ويقلل من قدراتهم في الاستمرار بالزراعة.

رابعاً - ضرورات التخزين وعدم التفريط بحبة قمح

عانت المنطقة من موجة جفاف خلال الموسمين الحالي والسابق، أدت بشكل رئيسي إلى تراجع كميات إنتاج القمح. وبالرغم من الدعم الذي تقدمه الإدارة الذاتية، إلى جانب جزء تقدمه الحكومة السورية، للأفران في مناطق شمال وشرق سوريا، إلا أن هذه المناطق -كباقي المناطق السورية- شهدت أزمة مادتي الطحين والخبز عدة مرات، وأدت إلى ارتفاع أسعار "الخبز السياحي" الذي يغطي نسبة عالية جداً من حجم الطلب الكلي في المنطقة. وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى غياب سياسات تخزينية واضحة، تتكامل مع السياسات الزراعية والإنتاجية. وبالتالي، تضع المنطقة في مواجهة أزمات خطيرة، وخاصة النقص في مادة الخبز؛ التي تشكل العنصر الرئيسي على المائدة السورية، بشكل عام.

وعلى الرغم أن الإدارة الذاتية كانت قد استلمت موسمي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ما قُدر مجموعته بـ ١,٥ مليون طن من الأقماع، فإن المنطقة شهدت أوائل العام التالي (٢٠٢١)، أزمة طحين واسعة، أدت إلى توقف الكثير من الأفران عن العمل؛ بسبب ارتفاع أسعاره، وقلة الكميات المتوفرة منه في السوق. الأمر الذي دفع بالإدارة الذاتية إلى رفع سعر الخبز السياحي إلى ١٢٠٠ ل.س، قبل أن ترفعه مرة أخرى -لاحقاً- إلى ١٥٠٠ ل.س. كما رفعت سعر الخبز

المدعوم من ٢٥٠ ل.س، إلى ٣٠٠ ليرة. وتعاني أسواق الإدارة الذاتية الفترة الحالية من شح كبير في مادة الطحين، بعد استفاد نسب عالية من المخازن لديها، مما دفعها إلى خلط طحين القمح بنسبة من طحين الذرة، وصلت إلى ٢٠%، لصناعة الخبز.

هذه المؤشرات وغيرها تفرض علينا -بلا شك- وضع سياسة تخزينية متكاملة، بناءً على دراسات اقتصادية تبيّن احتياجات المنطقة، وكميات المخازن اللازمة، وتحديد المدد التخزينية بما يتماشى مع ضرورات الأمن الغذائي، وتأمين حالة الاكتفاء الذاتي في المنطقة. ذلك، حتى لا تصبح عرضة للابترازات السياسية الخارجية، خاصة وأننا نستورد الطحين من تركيا عبر إقليم كردستان، فمن المحال أن نسلم قرار أمننا الغذائي للنظام التركي.

خامساً - قضايا تسويق القمح ومشكلاته

لا يحتاج المرء إلى الكثير من الجهد ليلاحظ المنافسة الشديدة بين مؤسسات الإدارة الذاتية الخاصة باستلام القمح، وبين تلك التابعة للحكومة السورية. ويقدم كلا الطرفين أسعاراً تشجيعية؛ بهدف تحفيز المزارعين على تسليم المحصول لهم. ففي حين حددت الإدارة الذاتية سعر كيلو القمح بـ ٢٢٠٠ ليرة سورية، وهو سعر -حسابياً- يعتبر عالياً مقارنة بالأسعار العالمية، حددت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب التابعة للحكومة السورية سعر شراء القمح بـ ٢١٠٠ ليرة. كما أصدرت الإدارة الذاتية قراراً يقضي بمنع وتجارة القمح بين أقاليم الإدارة الذاتية، ونوّهت فيه إلى فرض غرامات وعقوبات كبيرة على المخالفين.

ما يمكن قوله هنا، إن الكميات المتوقع إنتاجها وتسليمها من القمح من قبل المزارعين، لن تكون كافية لتغطية احتياجات المنطقة البالغة حدود ٥٥٠ ألف طن. وكان من الأجدى، وبدلاً من إصدار هكذا قرار، البحث عن حلول اقتصادية متكاملة لمسألة زراعة وإنتاج وتسويق القمح، تحفز المزارعين على الإنتاج وعلى تسليمه لمؤسسات الإدارة الذاتية.

حيث كان بالإمكان -مثلاً- ربط مسألة تقديم المحروقات بأسعار مدعومة، مقابل تعهد المزارعين بتسليم محاصيلهم لشركة التطوير الزراعي التابعة للإدارة الذاتية. إضافةً إلى البحث في مسألة تحسين وتطوير البذار، واستنباط أنواع محسنة، تتلاءم مع الحالة المناخية للمناطق المختلفة. كما وجب ضرورة تحديد نسبة المساحات الزراعية لكل من القمح الطري والقمح القاسي، بحسب حاجة المنطقة؛ لأن الطري يُستخدم في صناعة الخبز، الذي تعاني الإدارة الذاتية من نقص كميات مخازنه.

ختاماً ما هو المطلوب؟

ما تزال حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي تلقي بظلالها على أية أنشطة اقتصادية، أو إنتاجية. وتشكل مفردات اقتصاديات النزاع، حالة لا يمكن إخفاءها بأية حال. وفي ذلك، فإن عموم الأمن الغذائي في سوريا يتعرض لخطر كبير، ونسبة المحتاجين إلى الغذاء، تتزايد يوماً بعد يوم، لأسباب كثيرة؛ منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو أمني وسياسي.

لذلك يتوجب علينا في مناطق شمال وشرق سوريا -ذات المساحات الزراعية الواسعة والخصبة- التركيز على المسألة الزراعية، وخاصة زراعة القمح، إلى جانب الشعير، كمحاصيل استراتيجية توفر الأمن الغذائي، وتعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وفي هذا السياق، يمكننا تقديم بعض المقترحات:

- توجيه القطاع الزراعي والقائمين عليه، بضرورة بناء الخطط المتكاملة، والأهداف التي تحقق الاكتفاء الذاتي في المنطقة، خاصة من منتج القمح.
- العمل على تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، خلال الخمس سنوات القادمة، في حقل زراعة القمح خاصة، والقطاع الزراعي عموماً. وذلك، لنتمكن من رسم الخطط الزراعية المتكاملة والمتعلقة بالدورات الزراعية، وتحسين البذور، وتحديد السياسات الاقتصادية؛ التي من خلالها يتم تحقيق تلك الأهداف.
- تحديد حاجة المنطقة من القمح. وفي ذلك يتم تحديد المساحات الواجب زراعتها، موزعة بحسب الحاجة بين نوعي القمح الطري والقاسي، إضافةً إلى تحديد المساحات التخزينية والمُدَد الزمنية الواجب تخزين القمح فيها، بما يتناسب مع حاجة المنطقة، وعدم الاستمرار في استيراده، أو استيراد الطحين من الخارج.
- تقديم الدعم الكافي لمسألة زراعة القمح، بدءاً من البذور والأسمدة، مروراً بالمحروقات والوقود، وانتهاءً بتسهيلات التسويق والاستلام. كون هذا المنتج يرتبط بالأمن الغذائي للشعب، ولا شك أن قلته يتسبب في اضطرابات مختلفة، وتؤثر على الحالة المعيشية للسكان. مع مراعاة القدرات المالية للإدارة الذاتية، وبالتالي تقديم الدعم يجب أن يكون مدروساً بشكل جيد.
- تحسين العمل وتطويره في مركز البحوث العلمية التابع للإدارة الذاتية، وذلك لاستنباط نوعيات البذور المحسنة، وتحديد تلك الملائمة للمناخ الحالي في المنطقة، وذات

- الإنتاجية العالية، والخالية من الأمراض، هذا من جهة. من جهة ثانية، العمل على اكتشاف نوعيات الأمراض الحقلية، وتحديد الأنواع الملائمة من الأدوية المكافحة لها. وذلك كفيلاً بإنتاج نوعيات جيدة من الأقماح، وبجودة وإنتاجية عالية.
- العمل مع عدد من الفلاحين وفق عقود زراعية ومزايا تشجيعية معينة، لزراعة البذور المحسنة التي تنتجها مراكز إكثار البزار ضمن أراضيهم، بهدف إنتاج كميات كبيرة منها للمواسم المقبلة.
 - تأسيس مشاريع زراعية صغيرة ومتوسطة، ترفع من سوية الإنتاج، وتحقق الاستقرار للفلاحين ولأسرهم، إضافةً إلى تأسيس مشاريع صناعية مرتبطة بالإنتاج الزراعي، أو تعتمد على المنتج الزراعي كمادة أولية رئيسية، بهدف رفع نسبة القيم المضافة في القطاع الزراعي، مما سيحسن من المستوى المعيشي للفلاحين من جهة، ويوفر الأموال اللازمة لإعادة الإنتاج وتطويره من جهة ثانية.
 - تسعير القمح بناءً على اعتباره سلعة استراتيجية، وأحد أهم مقومات الأمن الغذائي في المنطقة. وبالتالي الابتعاد عن الحالة المحاسبية والتجارية في التسعير، لما لذلك من آثار على الواقع الإنتاجي من جهة، وعلى الواقع المعيشي من جهة أخرى.
 - تنفيذ مشاريع الاعتماد على الري الحديث في إرواء محصول القمح، وإعطائه الأولوية في ذلك، وتقديم جميع المستلزمات والأدوات اللازمة لذلك، بأسعار تشجيعية ومحفزة، أو وفق قروض زراعية بدون فوائد، يرتبط سدادها بالموسم الزراعي ومحصوله. وذلك بهدف رفع مستوى إنتاجية الأرض، وزيادة الكميات المنتجة، وسد حاجة المنطقة من القمح اللازم، خاصة للطحين.
 - الاستفادة من إعفاء هذه المناطق من عقوبات "قانون قيصر"؛ من خلال طلب الدعم والتعاون من المؤسسات الزراعية الدولية، وخاصة منظمة "الفاو" الخاصة بالأغذية والزراعة والتابعة للأمم المتحدة، للعمل على إقامة وتنفيذ مشاريع تعافي القطاع الزراعي، وإعادة بنائه على أسس سليمة، تحقق الاكتفاء الذاتي للمنطقة، وتعمل على رفع إنتاجية الأصول الزراعية فيها.